

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الأول من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

لقد ساهم إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في عام ٢٠٢١ في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢. ومع وجود الطلب المتزايد وبرامج الإصلاح الحكومية المستمرة التي تهدف نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام، فإننا نتوقع بأن تمضي وتيرة النمو بشكل أكثر تسارعا خلال الأشهر المقبلة والتي ستساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي قوي خلال العام ٢٠٢٢، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢ و ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣. كما أنه من المتوقع أن ترتفع كفاءة الإيرادات والإنفاق في الوقت الذي يتوقع أن ينخفض الدين العام على المدى المتوسط.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإن جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومرورا بأوج تأثيرها خلال العامين الماضيين وصولاً إلى مرحلة التحسن الملحوظ التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استناداً على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

إن بداية العام الجاري كانت مشجعة، ومدعومة بارتفاع القوى الشرائية ومستوى الاستهلاك، وتحسن أسعار النفط الخام ونتيجة لذلك فإن هناك تفاؤلاً بزيادة الأنشطة الاقتصادية.

وخلال الربع الماضي، فقد حقق بنك نزوى أداءً مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة ١٠٪ في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابة ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نمواً متواصلًا في أعمالنا الأساسية، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهميننا. حيث حققنا نمواً في حقوق المساهمين بنسبة ٤٦٪ والذي يتضمن الإطلاق الناجح لحق الأفضلية برأس مال ٧٠ مليون ريال عماني، ونمواً في إيرادات التشغيل بنسبة ٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدرتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نما إجمالي أصول البنك بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ١,٤٢١ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١,٢٥٤ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها في مارس ٢٠٢١ حيث بلغ إجمال الأصول ١,١٣٨ مليون ريال عماني. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ١١٪ لتصل إلى ١,١٨٢ مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء ١,١٣٥ مليون ريال عماني مسجلاً نمواً بنسبة ١٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد وفر هذا النمو في محفظتي التمويل والإيداعات للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل التي بلغت ١٢,٣ مليون ريال عماني بنسبة ٨٪ والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة ٦٪ بمبلغ ٥,٣ مليون ريال عماني فقط، هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة ٣,٣ مليون ريال عماني خلال الثلاثة أشهر الماضية من العام الجاري ٢٠٢٢. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطة البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

ونحن على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة التقلبات الاقتصادية في الوقت الذي تمكننا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهميننا.

وبناء على اقتراح دمج بنك نزوى ش.م.ع مع صحار الدولي ش.م.ع، بهدف بناء قيمة أكبر لمساهميننا، فإننا نعمل حالياً على تقييم ودراسة جدوى الصفقة، وفي حال وجود أية مستجدات جوهرية فيما يتعلق بهذا الشأن فسيتم إبلاغ المستثمرين من خلال موقع بورصة مسقط وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

خططنا المستقبلية

لقد اتسم الاقتصاد العالمي بنمو ملحوظ خلال العام ٢٠٢١، ونعتقد أن وتيرة النمو الاقتصادي ستستمر على مدار العام الجاري، كما نتوقع أن تستمر بشكل أعلى من التوجه الحالي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي من ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢. وسيؤدي نمو النشاط الاقتصادي ثلاث قوى رئيسية: المستهلك والمخزون والاستثمار التجاري.

بعد عام ٢٠٢٠ والذي اتسم بالعديد من التحديات والصعوبات، إلا أن الاقتصاد العماني يمضي نحو التعافي بشكل قوي وسط تخفيف الضغوط الوبائية، وزيادة إنتاج الهيدروكربونات، والإصلاحات الحكومية واسعة النطاق. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المالية الجادة إلى تشكيل نقلة في الوضع المالي بحيث يصبح عوضاً عن العجز في الميزانية إلى فائض، بدءاً من عام ٢٠٢٢. وحثماً سيؤدي ارتفاع إنتاج الهيدروكربونات، وتحسين الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق إلى تعزيز الوضع المالي والخارجي.

ومع التنفيذ المستمر للخطة المالية العامة متوسطة الأجل من قبل حكومة سلطنة عمان، والانخفاض المتوقع في عبء الدين الحكومي المباشر إلى حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤، قامت وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث، موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، بترقية التوقعات للسلطنة.

قامت وكالات التصنيف إس أند بي و مودي بتعديل توقعاتها بشأن سلطنة عمان من مستقرة إلى إيجابية، في حين رفعت وكالة فيتش للتوقعات الخاصة بالسلطنة من سلبية إلى مستقرة. وأكدت وكالة التصنيف التصنيفات الائتمانية السيادية للسلطنة على المدى الطويل والقصير بالعملة الأجنبية والمحلية. ويرجع ذلك إلى السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطنة لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية، إلى جانب تحسن أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض العجز المالي وصافي الدين الحكومي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وقد شرعت السلطنة في تنفيذ برنامج تنموي لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة أشمل للقطاع الخاص من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات بين القطاعين العام والخاص وتحسين البيئة الاستثمارية. وسيتم التغلب على التحديات ذات المدى القصير على المدى المتوسط والطويل. وستظل المبادرات والإصلاحات الحكومية في تحصيل العوائد تؤتي ثمارها، مما سيساعد على التخفيف من نقاط الضعف وتخفيف الضغط على التمويل العام.

وتظل التوقعات لعام ٢٠٢٢ متفائلة ومدعومة بتحسين الإيرادات الحكومية. بينما نتوقع العديد من القطاعات أن تشهد نمواً مثل قطاع التصنيع، والرعاية الصحية، والتقنية، والاتصالات، والتعدين، والطاقة المستدامة، والثروة السمكية، والغذاء، والتجارة وغيرها من الخدمات، وسيواصل القطاع المصرفي الاستفادة من ميزاته التنافسية الرئيسية لإظهار مزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها القطاع المصرفي.

كما تبين في عام ٢٠٢١، يتمتع بنك نزوى بميزانية عمومية مرنة وقوية تمكنه من التكيف مع التحديات والتقلبات الاقتصادية، وسيظل مركزاً على تقديم الخدمات للعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمساهمين. وسيظل بنك نزوى ملتزماً بقيادة نمو قطاع التمويل الإسلامي وترسيخ ريادته في هذا القطاع، وقيادة حصة السوق نحو أفق جديدة. ومن جانب آخر، ستساعد الزيادة في رأس مالنا في المضي نحو المرحلة القادمة من النمو وتحقيق المزيد من الأرباح. وفي ظل وجود الإدارة الحكيمة للمخاطر لدى البنك، وتنوع الأعمال التجارية والقدرة المثبتة على مواجهة التحديات الاقتصادية، يظل مجلس الإدارة واثقاً من استراتيجية نمو البنك.

نحن على ثقة تامة من أن البنك يسير على الطريق الصحيح لاستغلال الفرص المستقبلية، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تعزيز القيمة الحقيقية المقدمة للمساهمين.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين بالبنك أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثابتة وقيادته الجادة والحكيمة لدفع مسيرة التنمية في كافة القطاعات. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا لدعمهم المستمر وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم وجهودهم المخلصة في خدمة العملاء بشكل مميز. متطلعين للاستمرار في خدمتهم بشكل أفضل وكسب ثقتهم خلال العام ٢٠٢٢.

خالد بن عبدالله بن علي الخليفي
رئيس مجلس الإدارة